التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن

L'intervention militaire de la coalition arabe au Yémen
The military intervention of the Arab coalition in Yemen

د/ منى بومعزة أستاذ محاضر" ب"
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)

ملخص

جاء التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية من أجل إعادة الشرعية للبلاد بعد الانقلاب الذي قاده الحوثيين على السلطة الشرعية، وقد نجح التدخل في صد الهجمات الحوثية غير أن الحرب لم تنته ولم يتم حسم المعارك، كما أن الحل السياسي من خلال المفاوضات لا يبدو وشيكا لتظل الأزمة اليمنية قائمة إلى أجل غير مسمى.

الكلمات المفتاحية: التدخل العسكري، اليمن، المملكة العربية السعودية، الحوثيين.

Résumé

L'intervention militaire sous le leadership de l'Arabie Saoudite au Yémen est venu Afin de rétablir l'autorité légitime dans ce pays après un coup d'état dirigé par Houthis, Bien que l'intervention militaire a réussi à arrêter les attaques huthis mais la guerre contre eux est pas finie ainsi que la solution politique ne semble pas imminente, Cela donne à penser que la crise yéménite se poursuivra indéfiniment.

Mots clefs : L'intervention militaire, Yémen, l'Arabie Saoudite, Houthis.

Abstract

The Military intervention under the leadership of Saudi Arabia in Yemen came To restore the legitimate authority in the country after a coup led by Houthis. Although the military intervention managed to stop the Huthi attacks, the war against them is not over and the political solution is not imminent. This suggests that the Yemeni crisis will continue indefinitely.

Keywords: The Military intervention, Yemen, Saudi Arabia, Houthis

مقدمة

تعتبر دولة اليمن من بين الدول العربية الأكثر فقرا والأقل استقرار من الناحية السياسية والأمنية، رغم كونها تحتل موقعا جغرافيا شديد الأهمية لإشرافها على أهم الممرات البحرية ووقوعها في منطقة شبه الجزيرة العربية محادية لدول مجلس التعاون الخليجي الغنية، مما جعلها الاستثناء من القاعدة وعطل انضمامها إلى هذه المنظمة الإقليمية، ومع ذلك لا يخفى على أحد مدى اهتمام دول الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية باليمن باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر نظامها الإقليمي وتؤثر بصورة مباشرة على أمن واقتصاد تلك الدول، يظهر ذلك جليا في السياسة الخارجية للدول الخليجية التي اتسمت بطابع التدخل السياسي في كل مرة لإيجاد الحلول المناسبة من وجهة نظرها لمختلف الأزمات السياسية والأمنية التي تعيشها اليمن عبر عقود مضت، غير أن التدخل هذه المرة لم يكن في الحسبان ولم يسبق له مثيل في قاموس الدول العربية لكونه كان تدخلا عسكريا مباشرا تفاجأ اليمنيون والمجتمع الدولي به في السادس والعشرين من شهر مارس 2015 حيث استيقظوا على صوت الطائرات العسكرية تقصف مناطق محددة في دولة اليمن دون سابق إنذار، وفي هذا الصدد تثور الكثير من التساؤلات حول هذا التدخل العسكري الذي قادته المملكة العربية السعودية وشاركت فيه دول مجلس التعاون الخليجي-باستثناء سلطنة عمان- وخمس دول أخرى عربية وإسلامية، يمكن طرحها على النحو التالي: كيف كانت الأوضاع السائدة داخل دولة اليمن قبل التدخل العسكري لدول التحالف العربي وعجلت في تنفيذه؟، ما هي الأسباب التي دفعت إلى التدخل العسكري وما مدى شرعيته، ما هي المراحل التي مر بها التدخل العسكري وهل نجح في حل الأزمة اليمنية؟.

للإجابة على هذه التساؤلات يكمن تقسيم البحث إلى ثلاث محاور على النحو الآتي:

- الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن قبل التدخل العسكري.
- أسباب التدخل العسكري ومدى شرعيته.
- مسار التدخل العسكري ومدى فاعليته في حل الأزمة اليمنية.

أولا: الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن قبل التدخل العسكري

لقد عانت اليمن من مشاكل سياسية وأمنية منذ فترة زمنية بعيدة وذلك بسبب غياب دولة مركزية قوية قادرة على بسط نفوذها على كامل التراب اليمني بل إن الأمر كان يزداد سوءً مع مرور الزمن سواء في عهد المملكة المتوكلية اليمنية أو بعد ثورة السلال في سبتمبر1962 وقيام الجمهورية أو بعد الوحدة بين الشمال والجنوب سنة 1990 حيث برز الحراك الجنوبي المناهض للسلطة المركزية في صنعاء والداعي لاستعادة المحافظات الجنوبية استقلالها وفض الوحدة التي قامت[1]، وهو ما أدخل اليمن في حرب أهلية سنة 1994، كما أن الوضع السياسي القائم على تقاسم السلطة بين القبائل وبعض الطوائف والجماعات الوطنية قد أدى إلى ظهور حركات تمرد ضد الدولة مثل الحركة الحوثية وغيرها هذا إلى جانب توفر تربة خصبة لنمو حركات الإرهاب الدولي مثل القاعدة وقيامها بعمليات إرهابية مدعومة من قبل فئات سنية متطرفة داخل المجتمع اليمني حتى وإن لم تقدم لها الحكومة اليمنية أية مساندة [2]، وبطبيعة الحال فإن تلك العمليات خلقت نوعا من الفوضى الأمنية في البلاد واستدعت تدخل الولايات المتحدة لمواجهتها في إطار حربها على الإرهاب.

وهكذا ظلت اليمن تواجه حالة من عدم الاستقرار المروع على جميع الأصعدة ناهيك عن انتشار الفقر والأمية والفساد وشح فرص العمل وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة بين أوساط الشباب، وتهميش دور الفئة المثقفة وعدم السماح للمواطنين بالمشاركة في تسيير شؤون الدولة، حيث ظل في هذا الصدد "علي عبد الله صالح" على سدة الحكم ما يزيد عن 30 سنة وظل حزبه المؤتمر الشعبي العام يتربع على عرش البرلمان وعلى الحياة السياسية إضافة إلى سيطرة

الرئيس على المؤسسة العسكرية من خلال تعيين أقاربه والموالين له في قياداتها، واستغلاله التركيبة الاجتماعية للشعب اليمني القائمة على القبلية لخدمة مصالحه، حيث كان يعمل على كسب ولاء القبائل من خلال الإغراءات المادية حفاظا على بقائه على رأس السلطة مع إهمال قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي ظل هذه الظروف المتردية ومع هبوب رياح ثورات الربيع العربي كان تأزم الأوضاع في اليمن يفسر لحاقها بركب الدول التي انطلقت فيها مظاهرات شعبية واسعة النطاق ترفع شعارات متقاربة، وتطالب برحيل الأنظمة الحاكمة التي عملت على تفقير وإذلال شعوبها لعقود من الزمن.

لقد كان المحرك الأساسي للثورة في اليمن سياسيا حيث قبيل انطلاق المظاهرات في كل من تونس ومصر كانت المعارضة اليمنية في حالة من الاغتياظ الشديد بسبب الإجراءات التي اعتزم "علي عبد الله صالح" القيام بها من خلال إصلاح النظام الانتخابي وتعديل الدستور بما يسمح له بتجديد ولايته مرة أخرى ناهيك عن وجود أخبار عن سعيه إلى توريث ابنه بعده، وبعد انطلاق الاحتجاجات في مصر وتونس انطلقت المعارضة اليمنية في مظاهرات سلمية رافضة لسياسية صالح لاقت تضامنا شعبيا كبيرا، وهو ما واجهه نظام صالح بقمع ووحشية منقطعة النظير، ورغم ذلك زاد اتساع حجم المظاهرات المطالبة برحيل النظام وحظيت بدعم وانضمام شخصيات سياسية وعسكرية، كما أدت سياسة النظام اتجاهها إلى حدوث انشقاقات واستقالات لأعضاء بارزين من عائلة وحلفاء الرئيس صالح لينضموا إلى الثورة [3].

وفي ظل هذه المعطيات الأمنية والسياسية المنهارة وبراكين الدماء التي ظلت تنزف جاءت المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها لتحاول إيجاد تسوية سياسية قادرة على حقن الدماء وتجاوز الوضع الصعب السائد منذ اندلاع الثورة في بداية 2011، وقد وافق عليها أخيرا الرئيس "علي عبد الله صالح" في نوفمبر من سنة 2011 وكذلك أغلب مكونات المعارضة، أعطت المبادرة لصالح الحصانة من المتابعة ضده وضد عائلته مقابل تخليه عن السلطة مع الانتقال السلمي لها، وحثت على التحضير لقيام حوار وطني شامل يُمكن كل القوى السياسية من المشاركة في اتخاذ قرارات تاريخية حول مستقبل البلاد [4]، كما جاء في المبادرة المذكورة تسليم الرئيس السلطة لنائبه "عبد ربه منصور هادي" وتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة المعارضة وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة فاز فيها المرشح الوحيد "عبد ربه منصور هادي" رئيسا لليمن في فيفري 2012 ولمدة عامين (فترة المرحلة الانتقالية)، وسبق ذلك تشكيل حكومة الوفاق الوطني التي نالت ثقة النواب [5].

بالرغم من كل ما تم التوصل إليه في ظل هذه المبادرة إلا أن أطراف متعددة داخلية وخارجية لم يكن يرضيها استتباب الأمن وعودة الأمور إلى نصابها في هذه الدولة التي وصفت من قبل الكثيرين بالدولة الفاشلة، زيادة على كون عناصر النظام السابق مازالت متغلغلة في مختلف مؤسسات الدولة فلم يكن من الممكن استئصالها على المدى القريب، ولا يخفى ما يعانيه اليمن من تخلف على كل الأصعدة وعدم تمكن الحكومة الجديدة ولا الرئيس الجديد منذ البداية من إتباع إستراتيجية ناجحة للخروج من الأزمة التي تغذيها العديد من العوامل مما زاد من عدم استقرار الأوضاع الأمنية، ومن بين ما نتج عن الحوار الوطني الذي عُقدت جلسته الختامية في أفريل 2014 تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم فدرالية الأمر الذي لم يرض جماعة الحوثيين على اعتبار أن الإقليم الذي سيكون تحت سيطرتهم -بموجب مخرجات الحوار- لا يملك المقومات التي تجعله مستقلا عن المركز، فبدؤوا بتحركات عسكرية من شأنها القضاء على العملية السياسية وساعدهم في ذلك تحالف "علي عبد الله صالح" معهم هذا الأخير الذي ظل رئيسا لحزب المؤتمر الشعبي العام مع استمرار نفوذه على جزء كبير من القوات العسكرية [6].

وهكذا تمكن الحوثيون مع حليفهم الجديد "علي عبد الله صالح" من السيطرة على مدينة عمران الشمالية في جويلية 2014، وفي شهر أوت استغل الحوثيون قرار الحكومة برفع الدعم عن المشتقات النفطية فنزلوا إلى العاصمة

صنعاء ليقوموا بمظاهرات عارمة احتجاجا عليه ونشروا عناصرهم المسلحة في كل مكان، وتمكنوا في 21 سبتمبر من الاستيلاء على صنعاء بعد الهجوم على منشآت هامة للحكومة والجيش دون أن يقابلوا بمقاومة تذكر [7].

لقد أدى هذا التصعيد الخطير من جانب الحوثيين إلى انطلاق مفاوضات بين الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة انتهت بتوقيع اتفاق السلم والشراكة[8]، الذي قضى بتنصيب حكومة جديدة تضمن مشاركة واسعة للمكونات السياسية، وكذا تعيين مستشارين للرئيس من أنصار الله (الحوثيون) والحراك الجنوبي يشاركون بتوصياتهم في تعيين أعضاء الحكومة، كما تضمن الاتفاق تعهد الأطراف بإزالة كل أسباب التوتر السياسي والأمني وبسط الدولة سلطتها على كامل التراب الوطني، ووقف أعمال القتال في المناطق الملتهبة، وإيجاد آلية مناسبة لنزع السلاح وغيرها من الترتيبات القانونية والاقتصادية[9].

ومع التوصل إلى مجموعة من النقاط التي من شأنها تهدئة الأوضاع من خلال اتفاق السلم والشراكة إلا أن أنصار الله نقضوا الاتفاق بممارسات متعددة بلغت ذروتها في 19 جانفي 2015 حيث استولت قوات حوثية على القصر الرئاسي في صنعاء بعد اشتباكات مع الحرس الرئاسي وحاصرت منزل الرئيس ووضعته مع مجموعة من أعضاء الحكومة قيد الإقامة الجبرية، ورغم حصول مفاوضات ومحادثات بتدخل مبعوث الأمم المتحدة إلا أن الحوثيين لم يفكوا الحصار مما دفع بالرئيس "عبد ربه منصور هادي" ورئيس حكومته إلى الإقدام على خطوة غير محسوبة تمثلت في تقديم استقالتهما، وهي الخطوة التي أوقعت الحوثيين في أزمة مشروعية خاصة أنهم لا خبرة لهم في المجال السياسي ما أدى بهم إلى إطلاق إعلان دستوري في 06 فيفري 2015 وحل مجلس النواب وتشكيل مجلس وطني بديل يكلف بانتخاب مجلس للرئاسة[10]، وقد ظل الرئيس هادي تحت الإقامة الجبرية في صنعاء ليتمكن في 21 فيفري من الهروب نحو الجنوب فأقام فترة قصيرة في مدينة عدن تراجع حينها عن استقالته التي ادعى أنه قدمها تحت الإكراه، وأعلن عدن عاصمة مؤقتة للدولة مؤكدا عدم شرعية كل القرارات التي اتخذها الحوثيون بوصف عملهم كانقلاب غير شرعي على السلطة[11].

ظلت الأحداث بعد ذلك تتسارع فقد انضم وزير الدفاع اليمني إلى الرئيس هادي في عدن كما قرر الحوثيون بدعم من قوات "علي عبد الله صالح" التوغل نحو الجنوب لوضع حد للحكومة المؤقتة القائمة منذ أيام في عدن خاصة أنها ألغت فاعلية ترتيباتهم والإعلان الدستوري الذي أصدروه، وقد استطاعوا تحقيق التقدم في عدة مناطق، وتمكنوا من أسر وزير الدفاع وقائد عسكري آخر وكذا قصف مقر إقامة الرئيس عبد ربه وباتوا يقتربون من مضيق باب مندب الاستراتيجي، هذا ما دفع بالحكومة إلى المطالبة بإقامة حظر جوي وتدخل خارجي لحماية الدولة من خطر حرب أهلية طاحنة، وفي هذا الصدد كان الرئيس هادي قد فر إلى المملكة العربية السعودية وتقدم برسائل إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربي وجامعة الدول العربية يناشدها بالتدخل، وهو ما استجابت له فعلا الدول الخليجية بقيادة المملكة العربية السعودية ومشاركة بعض الدول الأخرى فتدخلت عسكريا فجر يوم 26 مارس 2015 مطلقة عملية عاصفة الحزم [12].

لقد كان الحراك الذي قام به الحوثيون بالتحالف مع الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" منذ منتصف سنة 2014 ومساره إلى غاية مارس 2015 من أهم العوامل التي ساهمت في زيادة توتر الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن قبل حدوث التدخل العسكري فيها بقيادة المملكة العربية السعودية، غير أنه لم يكن العامل الوحيد لتدهور الأوضاع حيث تشترك أطراف متعددة داخلية وخارجية في تفاقم تردي الأوضاع، فمن تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية وأعمالهم الإجرامية إلى التدخلات الأمريكية وعملياتها لمحاربة التنظيمين، إلى وجود سخط مجتمعي كبير بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خصوصا الشباب الذين خسروا ثورتهم ولم يجنوا ثمارها، إلى غير ذلك من العوامل الأخرى التي تضافرت لتقضي على كل المحاولات والمبادرات الساعية إلى عودة السلم والأمن والدولة المدنية في اليمن.

ثانيا: أسباب التدخل العسكري ومدى شرعيته

لم يتوقع المتتبعون للأحداث اليمنية قبيل التدخل العسكري فيها من قبل عدد من الدول العربية بقيادة المملكة العربية السعودية أن يتم في هذا التوقيت، بل إن البعض استبعد إمكانية تنفيذ ضربات عسكرية مباشرة من قبل قوى عربية خاصة وأن العلاقات الدولية لم تشهد سابقة مماثلة لهذا التدخل الذي تم بمكونات عربية بحتة دون مشاركة الدول الأجنبية الكبرى بصورة مباشرة، وكذا دون توفر غطاء أممي، والحقيقة أن الدول المشاركة في التدخل أو كما يسميه البعض التحالف العربي كانت لها أسبابها التي دفعتها إلى الإقدام على هذه الخطوة، ونخص بالذكر المملكة العربية السعودية التي قادت التدخل وكانت المحرك الأساسي له، وقد شكل التدخل بصيغته تلك مثارا لاختلاف وجهات النظر حول مدى شرعيته، بين من أكدها وبين من أصر على نفي صفة الشرعية عنه، وفي ما يلي سنتطرق إلى البحث في أسباب التدخل ومدى شرعيته.

1- أسباب التدخل العسكري في اليمن

لقد تم الإعلان رسميا عن بداية التدخل العسكري لقوات التحالف العربي في اليمن يوم 26 مارس 2015، وعلى الرغم من التصريح بمشاركة عشره دول فيه (دول مجلس التعاون الخليجي الخمس باستثناء سلطنة عمان، مصر، الأردن، السودان، المغرب وباكستان)[13]، إلا أن الدول الخليجية عموما والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص هي من دعت ونفذت هذا التدخل، ويعود السبب الأساسي في هذا الاندفاع الخليجي إلى الموقع الجغرافي الذي يربطها باليمن بصورة كبيرة حيث تقع هذه الأخيرة في الناحية الجنوبية لدول الخليج العربي وتشترك مع المملكة العربية السعودية في حدودها الجنوبية ومع سلطنة عمان من ناحية الجنوب الغربي، زيادة على موقعها الاستراتيجي المشرف على مضيق باب مندب -ممر التجارة الخارجية لدول المنطقة- وخليج عدن وبحر العرب والبحر الأحمر، مما يعني أن أمن اليمن واستقراره هو مكون أساسي ومهم من مكونات الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليج العربي.

وعلى هذا الاعتبار فإن عدم استقرار اليمن أو وقوعه تحت تأثير قوى خارجية مناهضة يمثل بالنسبة لدول الخليج العربي تهديدا قويا على صعيدين اثنين، يتجسد الصعيد الأول في كون عدم الاستقرار الاقتصادي والأمني والسياسي في اليمن يشكل عاملا من عوامل عدم استقرار الأوضاع الداخلية في أقطار الخليج العربي[14]، حيث تمثل الهجرة غير الشرعية والتهريب عبر الحدود اليمنية تهديدا للسعودية وسلطنة عمان وكذا باقي الدول الخليجية الأخرى لقيام المهاجرين بعبور حدود تلك الدول، ناهيك عن نشاطات تنظيم القاعدة في جنوب اليمن (تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية)، وكذا وجود بوادر لتنامي انتشار عناصر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، زيادة على عدم استقرار جنوب اليمن واستمرار الحراك الجنوبي الراغب في الانفصال عن الشمال، والأخطر من ذلك كله ما يشكله الخطر الحوثي المدعوم من قبل إيران والذي يُنذر بتأسيس دولة شيعية تابعة لها في شمال اليمن، وقد كانت ولا تزال إيران التهديد الخارجي الأكثر خطورة لأمن منطقة الخليج العربي خاصة أمام عدم وجود توازن عسكري معها، إذ تملك إيران أسلحة عسكرية متنوعة زيادة على امتلاكها برنامجا نوويا متطورا نسبيا على خلاف دول مجلس التعاون الخليجي، ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى التهديد التي تمثله فيالق الحرس الثوري الإيراني خاصة البحرية منها للملاحة في الخليج العربي وكذا وجود شبكة إرهابية مرتبطة بإيران في بلدان مجلس التعاون الخليجي[15]، زيادة على سعي طهران من خلال الحوثيين إلى خلق إشكاليات أمنية للمملكة العربية السعودية وتوطين بؤر توتر في حدودها الجنوبية لاستخدامها كورقة ضغط عند الحاجة لخدمة أجندتها التوسعية[16].

لم يكن التوسع الأخير الذي بدأه الحوثيون في اليمن منذ سنة 2014 لينجح لولا وجود دعم كبير للحركة الحوثية من قبل إيران -ومنذ زمن ليس بالقصير- حيث بات أكيدا عمل هذه الأخيرة على تقويتها خدمة لمصالحها في المنطقة باعتبارها شوكة موجهة في خاصرة المملكة العربية السعودية، لهذا فقد عملت إيران على توفير كل أنواع المساعدة بما في ذلك تهريب الأسلحة إلى حلفائها الحوثيين عبر سفن صغيرة تمويهية، وهو في الواقع ما كشف عنه أخيرا الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" سنة 2009 عندما صرح لوسائل الإعلام بكشف الحكومة لمخابئ أسلحة تابعة للحوثيين ذات منشأ إيراني، وهو أيضا ما كشف عنه الرئيس اليمني الحالي "عبد ربه منصور هادي" عند ضبط السلطات اليمنية للسفينة الإيرانية في عرض البحر وهي بصدد تفريغ حمولتها من السلاح في صعدة لصالح الحوثيين[17].

وحسب الأستاذ "عبد الله المدني" فإن الدولة الإيرانية من خلال تدخلها ورغبتها في الاستيلاء على اليمن وإدارتها بواسطة الحوثيين الموالين لها مذهبيا تسعى إلى استكمال ما يعرف بالهلال الشيعي الذي يمتد من لبنان وسوريا والعراق شمالا مرورا بمملكة البحرين في الوسط، إلى غاية اليمن في الجنوب مما سيمكنهم من وضع جملة من البلاد العربية ذات الأغلبية السنية في كماشة مذهبية طائفية[18]، والواقع أنه لا يخفى على أحد من المتتبعين للأحداث ما تشهده الدول المذكورة من اختراق واضح لها من قبل إيران وتدخلها في شؤونها الداخلية بصورة غير مقبولة مستغلة أوضاعها الأمنية والسياسية المنهارة والتي كانت هي سبب من أسباب وصولها إلى ما وصلت إليه بلا ريب.

وعلى صعيد ثان يظهر مدى أهمية استقرار دولة اليمن وعدم صعود جماعة موالية لإيران إلى مقاليد الحكم فيها للاقتصاد الخليجي على اعتبار أن المورد الأساسي لاقتصاديات منطقة الخليج العربي يقوم على تصدير النفط، وهنا يشكل مضيق باب مندب وخليج عدن أقصر الطرق البحرية لمرور ناقلات النفط لدول الخليج إلى مختلف دول العالم، مما يعني أن سقوط اليمن في يد الحوثيين يعني بالضرورة تهديدا خطيرا لاقتصاديات دول الخليج العربي، زيادة على ما تحمله عمليات القرصنة البحرية وعدم وجود سلطة قوية قادرة على مواجهتها من تعرض اقتصاديات دول الخليج العربي والنظام الاقتصادي العالمي برمته للإيذاء، وهو ما يطرح احتمالية الدخول في أزمات اقتصادية[19].

انطلاقا مما سبق لم يكن من الممكن وقوف المملكة العربية السعودية ومعها دول الخليج مكتوفة الأيدي وهي تشاهد تقدم "أنصار الله" يوما بعد يوم في مناطق واسعة من اليمن ليستولوا على الحكم وبالتالي تعريض أمنها واستقرارها واقتصادها للخطر الوشيك، هذا ما جعلها تفكر جديا في إيجاد حل لهذا الوضع والتحضير للتدخل العسكري المباشر الذي تجسد فعليا قبيل ساعات من وصول الحوثيين إلى العاصمة المؤقتة عدن واستيلائهم النهائي على السلطة في البلاد، وقد أعلنت دول التحالف (الخليجية منها) في بيان إلى مجلس الأمن الدولي أنها تتدخل من أجل صد تمرد الحوثيين والانقلاب الذي قادته المليشيات الحوثية على الشرعية، وذلك من أجل إعادة الشرعية إلى البلاد، وحماية اليمن وشعبه من هذا العدوان المدعوم من طرف قوى إقليمية (إيران) هدفها الهيمنة على اليمن لبسط نفوذها على المنطقة مما يهدد ليس الأمن اليمني فحسب بل أمن المنطقة والسلم الدولي ككل، خاصة أمام وجود الأسلحة الثقيلة والصواريخ القصيرة والبعيدة المدى تحت سيطرة الحوثيين واستمرارهم بحشد الأسلحة، والقيام مؤخرا بمناورات عسكرية كبيرة بالقرب من حدود المملكة العربية السعودية التي سبق وأن تعرضت أراضيها إلى عدوان سافر من قبلهم في نوفمبر 2009[20].

2- مشروعية التدخل العسكري في اليمن

يعتبر التدخل في الشؤون الداخلية للدول بما في ذلك التدخل العسكري من الأمور المرفوضة على صعيد القانون الدولي لكونه يهدد السلم والأمن الدوليين، وفي هذا الصدد يبرز مبدأ هام من مبادئ القانون الدولي وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي يعتبر من المبادئ الأساسية المنظمة للعلاقات الدولية، وقد جاء النص عليه في ميثاق الأمم المتحدة بموجب المادة 02 فقرة 07 التي أكدت على عدم جواز تدخل الأمم المتحدة في الشؤون التي تكون من

صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وكذا عدم جواز أن تعرض دولة عضو مثل هذه المسائل لتحل بموجب الميثاق، وفيما يتعلق بالتدخل العسكري (استخدام القوة) فقد جاءت الفقرة الرابعة من المادة 02 لتلزم أعضاء الأمم المتحدة بمنع استخدام القوة في علاقاتها أو التهديد بها، غير أن هذا المبدأ لم يرد على إطلاقه حيث ذكر الميثاق حالتين استثنائيتين أين يكون التدخل مشروعا، تتمثل الحالة الأولى في ما يملكه مجلس الأمن من سلطة للتدخل في أحد الدول الأعضاء لتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع من الميثاق[21]، وتتعلق الحالة الثانية بممارسة الدول لحقها في الدفاع الشرعي عن النفس[22].

انطلاقا مما سبق يمكن أن نتساءل حول مدى مشروعية التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن، هل يستند هذا التدخل إلى أحد أو كلا الحالتين الاستثنائيتين السالفة الذكر؟، أم أنه تم بمخالفة أحكام ميثاق الأمم المتحدة ودون احترام قواعد القانون الدولي؟

إن التدخل العسكري لدول التحالف العربي لم يكن بناء على إذن أو قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي بالرجوع إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولكنه جاء معللا من قبل دول التحالف العربي باستخدام حق الدفاع الشرعي عن النفس من منطلقين، يتعلق المنطلق الأول بحق دولة اليمن ممثلة برئيسها الشرعي "عبد ربه منصور هادي" بالدفاع الشرعي عن النفس وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ضد الانقلاب على الشرعية من قبل جماعة أنصار الله وحلفائها واستخدامها القوة المسلحة لتنفيذ أهدافها، وقد تقدم الرئيس هادي بطلب إلى دول مجلس التعاون الخليجي لتقديم المساندة الفورية له بكافة الوسائل بما في ذلك التدخل العسكري لحماية اليمن وشعبه من العدوان الحوثي ورد الهجوم المتوقع حدوثه على عدن وغيرها من مناطق الجنوب[23].

وفي هذا الصدد يمكن القول أن الأمر يتعلق فعلا بحق الدفاع الشرعي عن النفس الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة لدولة اليمن التي تعرضت منذ منتصف سنة 2014 إلى هجمات مسلحة من قبل جماعة الحوثيين و"علي عبد الله صالح" بهدف الانقلاب على الشرعية، وتمكنوا في جانفي 2015 من احتلال القصر الرئاسي بصنعاء ووضع الرئيس وبعض أعضاء الحكومة تحت الإقامة الجبرية، فالاعتداء على السلطة الشرعية هنا جاء من قبل قوة مسلحة (داخلية) كما أشارت إليه المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي لم تحدد ما إذا كان يشترط في هذه القوة المسلحة أن تكون من خارج الدولة أو داخلها، كما أن طلب التدخل جاء من قبل ممثل الدولة وهو رئيس دولة اليمن الشرعي[24]، ومع ذلك يطرح تساؤل آخر حول أساس تدخل هذه الدول دون غيرها، والإجابة هنا تكمن في طلب الرئيس هادي في حد ذاته الذي وجهه إلى جهتين أولها مجلس التعاون لدول الخليج العربي وثانيها جامعة الدول العربية[25]، وهكذا كانت الاستجابة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء سلطنة عمان إضافة إلى أربع دول عربية أخرى، مع الإشارة إلى أنه لم يكن تحت غطاء إحدى المنظمتين الإقليميتين الموجه إليهما الطلب، إضافة إلى ذلك وبالرجوع إلى نص طلب الرئيس اليمني فإن تدخل هذه الدول يستند أيضا إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك المعقودة في إطار جامعة الدول العربية[26].

أما المنطلق الثاني فيتعلق بحق الدفاع الشرعي الاستباقي بالنسبة للمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية على وجه العموم، وقد بدا ذلك واضحا من خلال بيان دول مجلس التعاون الخليجي الذي أرسلته إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، حيث جاء فيه أن الاعتداءات التي تشنها حركة الحوثيين ضد الحكومة اليمنية قد طالت قبل ذلك أراضي المملكة العربية السعودية، وأنها أصبحت تشكل تهديدا مستمرا لأمن واستقرار دول المنطقة مع وجود كم كبير من مختلف الأسلحة تحت سيطرة الحركة وقيامها بمناورات عسكرية قرب حدود المملكة العربية السعودية، مما يكشف عن نوايا تشكل خطرا جسيما على أمن المنطقة

من جانب هذه الحركة التي كانت ومازالت تمثل أداة في يد قوى خارجية (إيران) هدفها زعزعة الأمن الإقليمي لأغراض السيطرة وبسط النفوذ[27].

وبالرجوع إلى حق الدفاع عن النفس الاستباقي أو الوقائي الذي يعني قيام دولة أو أكثر بهجمات عسكرية عندما تكون لديها أسباب تعتقد من خلالها أن دولة أخرى أو أكثر ستقوم بتنفيذ هجمات عسكرية ضدها استنادا إلى حجة مفادها أن العالم اليوم يمتلئ بالأسلحة المتطورة التي تهدد وجود الدول، فإن هذا الحق كان معترفا به في القانون الدولي العرفي قبل وضع ميثاق الأمم المتحدة[28] مع العلم أن هذا الأخير لم يشر إليه أو يعترف به، كما لم تقبله الدول، غير أنه وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 جرى توسيع مفهومه ليشمل فكرة الهجوم المسلح المفترض من قبل كيانات غير دولية وأقرت به الدول كرد فعل على الإرهاب وليس بصيغته السابقة[29]، وفي نفس السياق رفض الكثير من فقهاء القانون الدولي وكذا بعض المنظمات الدولية إجازة فكرة الدفاع الشرعي الاستباقي، ومن ذلك حكم محكمة العدل الدولية سنة 1986 في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية بين أمريكا ونيكاراغوا التي استبعدت وجود هذه الفكرة في القانون الدولي العرفي على اعتبار أن الممارسات التي كانت سائدة في هذا الصدد قبل وضع ميثاق الأمم المتحدة كانت تقوم على اعتبارات سياسية محضة وليس قانونية، وأن هذا الأخير جاء ليضع فكرة الدفاع الشرعي في مكانها الصحيح ناهيك عن أن اعتماد فكرة الدفاع الشرعي الاستباقي من شأنها زيادة الفوضى والحروب والعدوان في العلاقات الدولية[30].

ومع اختلاف الآراء حول مدى أحقية الدول في الدفاع الشرعي الاستباقي فإن المرجح أن هذا الحق غير مشروع خاصة وأن الاعتماد عليه قد أوقع العالم في حروب كانت في أغلب الأحوال غير عادلة وغرضها تحقيق مصالح دول كبرى على حساب الدول الضعيفة، مما يعني حسب رأينا عدم صلاحيته ليكون أساسا لتدخل دول التحالف العربي العسكري في اليمن رغم وجود مؤشرات كثيرة تؤكد خطر الحوثيين ومن ورائهم إيران على أمن منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عموما، لذلك يبقى المنطلق الأول (الدفاع الشرعي للدولة اليمنية عن نفسها) هو الأكثر منطقية وقانونية للقول بشرعية هذا التدخل العسكري.

وقد دعمت شرعية التدخل لدول التحالف العربي في اليمن أكثر من منظمة دولية وعدد من دول العالم، حيث كانت جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية عربية أول من رحبت بالتدخل العسكري وأقرت بشرعيته في ذات اليوم الذي انطلقت فيه العمليات العسكرية تحت مسمى عاصفة الحزم، كان ذلك بموجب بيان صادر عن الاجتماع الوزاري التحضيري للقمة العربية السادسة والعشرين في شرم الشيخ الذي أعلن عن تأييده ومباركته لها وأمله في أن تؤدي هذه العمليات إلى إعادة الأمن والاستقرار في اليمن بقيادة شرعيته الدستورية[31]، وهو نفس ما جاء في قرارات مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة العادية السادسة والعشرين[32].

أما بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن الدولي فقد كان هذا الأخير من خلال قراراته التي أصدرها خلال الأزمة اليمنية يؤكد على عدم شرعية الأعمال التي تقوم بها جماعة الحوثيين، وبعد انطلاق عاصفة الحزم أصدر مجلس الأمن قراره رقم (2216) في أفريل 2015 حول الوضع في اليمن، ورغم أنه لم يبد موقفه من التدخل العسكري إلا أنه أشار إلى إحاطته بالعلم من قبل دول التحالف ببدء العمليات العسكرية، وأكد على شرعية الرئيس "عبد ربه منصور هادي"، وأدان الأعمال التي يستمر الحوثيون و"علي عبد الله صالح" بتنفيذها اختراقا لقرارات مجلس الأمن، وفرض عقوبات دولية على نجل صالح وزعماء الحوثيين، وألزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالامتناع عن بيع الأسلحة لهم وكذا تفتيش السفن والطائرات القادمة أو المتجهة إلى اليمن[33]، مما يعني أن موقف الأمم المتحدة كان مؤيدا بصورة غير مباشر للتدخل العسكري في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية.

وفيما يخص رد فعل الدول فقد جاء متباينا بين محايد ومؤيد ومعارض للتدخل، حيث أيدته الدول العربية باستثناء العراق وجاء موقف لبنان غير واضح غير أنها أعلنت رفضها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وأكدت على عدم القيام بأية خطوة في غياب إجماع عربي عليها[34]، ورفض النظام السوري التدخل جملة وتفصيلا، وأيدته الولايات المتحدة الأمريكية الذي أعلنت تقديم دعمها الاستخباراتي لقوات التحالف، كما أيدته دول أوروبية كفرنسا وبريطانيا وتركيا، بينما رفضته إيران واعتبرته عدوانا مسلحا ضد اليمن[35].

ثالثا: مسار التدخل العسكري ومدى فاعليته في حل الأزمة اليمنية

رغم كل الجهود التي بُذلت لحل الأزمة سياسيا أصرت قوات الحوثيين و"علي عبد الله صالح" على التقدم نحو الجنوب لاستكمال مخطط الاستيلاء على السلطة في الدولة اليمنية، وقد جاء الرد سريعا من قبل مجموعة من الدول العربية تحت مسمى التحالف العربي، الذي تقوده المملكة العربية السعودية وتشارك فيه عدد من الدول العربية الأخرى، حيث تدخلت هذه الدول بصورة مباشرة وخاضت حربا مسلحة ضد الحوثيين وحلفائهم، وقد مرت العمليات العسكرية بعدة مراحل كان هدفها الأساسي إيقاف زحف الانقلابيين ثم إعادة السلطة الشرعية في البلاد واستتباب الأمن والاستقرار في الدولة، فهل نجح هذا التدخل في تحقيق أهدافه، وما مدى فاعليته في حل الأزمة اليمنية؟.

1- مسار التدخل العسكري في اليمن

لقد بدأت عملية التدخل العسكري في اليمن فجر يوم الخميس 26 مارس 2015 من خلال قصف أهداف عسكرية محددة في اليمن من قبل الطائرات السعودية، وتم الإعلان عن العملية التي أطلق عليها اسم "عاصفة الحزم" بعد ساعات من انطلاقها من قبل السفير السعودي في واشنطن، الذي أكد على مشاركة تسع دول أخرى إلى جانب المملكة العربية السعودية، وهي الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، قطر، مصر، الأردن، السودان، المغرب وباكستان[36].

منذ انطلاق عملية عاصفة الحزم التي استمرت لمدة ثلاث أسابيع تم التركيز فيها على استهداف القواعد العسكرية والمطارات والسيطرة على الأجواء بفرض حضر جوي وإغلاق المنافذ البحرية والبرية لمنع دخول السلاح إلى الحوثيين، ونُفذت الضربات الجوية الأولى على صعدة وصنعاء والمواقع التي يُعتقد بأنها تحوي صواريخ باليستية يمكن أن تُنفذ بواسطتها ضربات ضد المملكة العربية السعودية، وفي مرحلة ثانية استهدفت العملية الآليات العسكرية والأسلحة الثقيلة في الطرقات ومناطق المواجهات بين الحوثيين والمقاومة الشعبية مما دفع بالانقلابيين إلى إخفاء معداتهم العسكرية داخل المرافق والمزارع[37]، ونظرا لسوء الأوضاع الإنسانية والحاجة إلى هدنة لإدخال المساعدات الإنسانية وكذا تحقيق الأهداف الأولية لعملية عاصفة الحزم تم الإعلان عن نهايتها في 21 أفريل 2015.

وتجدر الإشارة إلى أن قوات التحالف من خلال عاصفة الحزم اقتصرت على الضربات الجوية غير أنها كانت مدعومة في الميدان من طرف عناصر ما يسمى بالمقاومة الشعبية اليمنية هذه الأخيرة التي كانت تحارب تقدم الحوثيين وحلفائهم مستعينة بالأسلحة والمعدات والأموال التي زودتها بها دول التحالف العربي، نشأت المقاومة الشعبية حديثا بعد تمدد الخطر الحوثي منذ سنة 2014، وهي تتكون من عناصر دينية من سلفيين وبعض المقاتلين المتشددين من تنظيم القاعدة وداعش، كما تضم جماعات الحراك الجنوبي المتمسكة بانفصال الجنوب عن الشمال، زيادة عن القوى القبلية التي تضم بشكل كبير أنصار حزب الإصلاح ذو التوجه الإخواني[38].

بعد انتهاء عاصفة الحزم أعلنت دول التحالف العربي بدء عمليتها الجديدة تحت مسمى "إعادة الأمل" والتي كانت تهدف إلى التركيز على الحل السياسي بدل الحل العسكري وكذا الجانب الإنساني، غير أن قيام الميليشيات الحوثية باستهداف الحدود مع المملكة العربية السعودية قد جعل من الغارات الجوية تنطلق بكثافة فاقت عاصفة الحزم، وفي ذات السياق عملت قوات التحالف على تدريب عناصر من القوات اليمنية لتدعيم تكوين جيش يمني جديد وتمكنت بدعم من

المقاومة الشعبية من إيقاف تقدم الحوثيين باتجاه عدن، إلا أن عدم التزام أنصار الله وحلفائهم بالهدنة الإنسانية واستمرار محاصرتهم لعدن قد عجل من تحول التدخل العسكري الجوي لقوات التحالف إلى تدخل عسكري بري[39].

بدأ التدخل العسكري البري لقوات التحالف العربي في 14 جويلية 2015، وهو تاريخ إعلان القوات الموالية لشرعية الرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي" إطلاق عملية "السهم الذهبي" بدعم من قوات التحالف العربي[40]، التي ساهمت بالإضافة إلى الدعم المالي والعسكري بإرسال عدد من الجنود العسكريين للقتال جنبا إلى جنب مع قوات المقاومة الشعبية اليمنية والجيش اليمني الموالي للشرعية، وتمكنت هذه القوات من السيطرة على عدن بصورة كاملة في مرحلة أولى، ثم انتقلت إلى تأمينها أمنيا من خلال تحرير المحافظات المحيطة بها مثل لحج والضالع وشبوة[41]، وبذلك انسحب الحوثيون من الجنوب بشكل شبه كامل وبدأت القوات الموالية للشرعية مع قوات التحالف في التوجه نحو الشمال من خلال تعزيزات أمنية وعسكرية وصلت في أوائل سبتمبر إلى مأرب المدخل الشرقي لصنعاء استعدادا لتحريرها، في حين وجه الحوثيون ضربة قاسية لقوات التحالف بإطلاق صاروخ باليستي إلى تجمع عسكري راح ضحيته عدد كبير من جنود دول التحالف يتجاوز عددهم الستين[42].

عقب التدخل العسكري البري بدا واضحا تفوق قوات التحالف العربي بمساعدة عناصر المقاومة الشعبية والجيش الموالي للشرعية لتتحول إستراتيجية الحوثيين وحليفهم صالح إلى الدفاع بدل الهجوم مع استمرار العمليات العسكرية جوا وبرا، وبالمقابل رد الطرف الآخر من دون وجود حسم نهائي في الميدان، مما يوحي بطول أمد الحرب وضرورة إيجاد حلول سياسية بدل العسكرية، وهو بالفعل ما كان يحدث حتى خلال الأشهر الأولى للتدخل العسكري، فالأمم المتحدة كانت متتبعة للأحداث التي تدور في اليمن حيث عينت في أفريل 2015 الموريتاني "إسماعيل ولد الشيخ أحمد" مبعوثا خاصا للأمين العام خلفا للمغربي "جمال بنعمر"، قام المبعوث الجديد بعدة زيارات لصنعاء والرياض للالتقاء بأطراف النزاع وتم الاتفاق على التفاوض في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة في ماي 2015 ثم التأجيل إلى جوان، غير أن اللقاء فشل في الوصول إلى أي حل، كما جرت الدعوة إلى انعقاد مؤتمر في الرياض من قبل دول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في 17 ماي 2015، إلا أن الحوثيين وحزب صالح لم يحضروا المؤتمر[43]، وأخيرا انطلقت مفاوضات الكويت في أفريل 2016 تحت رعاية الأمم المتحدة التي مازالت مستمرة إلى وقت كتابة هذه الأسطر دون الوصول إلى أي اتفاق أو تقريب وجهات النظر.

2- مدى فاعلية التدخل العسكري لدول التحالف العربي في حل الأزمة اليمنية

بعد أكثر من سنة من التدخل العسكري في اليمن لا تبدو الأزمة اليمنية الراهنة وشيكة الانتهاء، حيث العمليات العسكرية لم يتم الإعلان عن انتهائها، والمفاوضات التي انطلقت في الكويت مازالت متواصلة، مما يعني في الوقت الراهن فشل الحل العسكري وكذا تعثر الحل السياسي، ومع هذا لا يمكن القول أن التدخل العسكري قد فشل في تحقيق أهدافه خاصة أنه جاء في المرحلة التي كان فيها الحوثيون وصالح يزحفون نحو الجنوب من أجل إحكام السيطرة على كافة أنحاء اليمن لفرض سلطة الأمر الواقع.

وقد نجحت قوات التحالف العربي في تطهير كامل الجنوب من الوجود الحوثي كأحد المكاسب التي لا يستهان بها، وفي هذا الصدد بدأ أعضاء من الحكومة اليمنية في العودة إلى العاصمة المؤقتة عدن بناء على قرار من الرئيس هادي في جويلية 2015، كما أن تواصل زحف قوات التحالف والمقاومة الشعبية نحو الشمال قد ساهم في الدخول إلى المفاوضات من موقف القوة من جانب الحكومة الشرعية، وهو في الواقع ما كانت المملكة العربية السعودية تلوح به من خلال بيان مجلس الشورى السعودي الذي أكد على أن المملكة لن ترضى بتسوية سياسية قبل تحقيق نصر عسكري يغير موازين القوى في اليمن لصالح الحكومة الشرعية، تجسد فعليا في تنفيذ التدخل البري وتحقيق انتصارات في الجنوب إلى غاية مأرب[44].

مع عدم وجود حسم عسكري سريع تعمل دول التحالف العربي على التأني وسير عملياتها ببطء بغرض تعزيز الأمن والسلم في اليمن والتأسيس لعودة الدولة في الأماكن المحررة خوفا من الفوضى التي يمكن أن يحدثها الفراغ المؤسساتي والأمني في المناطق المحررة من الانقلابيين، كما تحاول إيصال الدعم المالي والعسكري إلى جهات موثوقة حتى لا ينقلب الأمر بها إلى تسليح مليشيات تتصارع فيما بينها كما حدث في الحالة الليبية، زيادة على الواقع الميداني الذي يفرض الصبر والتأني في التقدم خاصة مع عدم اكتمال تدريب وتجهيز المقاومة والجيش اليمني، واعتماد الطرف الآخر على جيش متمكن ومدرب وكذا صعوبة جغرافية اليمن، وفي هذا الصدد هناك من يرى أن الحسم العسكري من قبل التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية قريب وأن المشاورات والحوار السياسي الجاري في الوقت الراهن في الكويت وما قبلها ما هو إلا إستراتيجية شكلية تهدف إلى التخفيف من الضغوطات الدولية التي أصبحت تلح بقوة على توقف الحرب والوصول إلى حل سياسي[45].

من ناحية ثانية نجح التحالف العربي في التقليص من الخطر الإيراني باعتباره أحد الأسباب الأساسية للتدخل العسكري من خلال فرض الحصار الجوي والبحري منعا لدخول المساعدات الإيرانية للحوثيين، والسيطرة على مضيق باب مندب وجزيرة حنيش اليمنية، وهو يعمل مع عدد من الدول العربية على تأمين الممرات المائية من خلال تفتيش السفن[46]، لذلك يمكن القول أن التدخل العسكري رغم أنه لم ينجح حاليا في حل الأزمة اليمنية إلا أنه قد ساهم في تراجع طموحات إيران في السيطرة السريعة على اليمن كما أعاد الأطراف الداخلية إلى ما قبل الانقلاب العسكري على الشرعية، وعمل على إضعاف قوة الحوثيين وإجبارهم على الرجوع إلى طاولة الحوار في انتظار ما ستتمخض عنه جولات المفاوضات في الكويت، وفي انتظار ما سيحمله المستقبل من أحداث وسيناريوهات جديدة.

الخاتمة

إن التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن يعتبر أمرا مستحدثا على صعيد العلاقات العربية والدولية حيث لم نألف مثل هذه الممارسات من قبل الدول العربية على عكس الدول الأجنبية التي كانت تغامر بمثل هذه التصرفات خدمة لمصالحها خصوصا بعد تبنيها مفهوم الحرب على الإرهاب وكذا الحروب الاستباقية، وبالتطرق لدراسة هذا التدخل والبحث فيه توصلنا إلى الملاحظات والنتائج التالية:

لقد سبق التدخل العسكري لدول التحالف العربي في دولة اليمن الكثير من الأحداث التي عجلت بانطلاقه بدءً باندلاع ثورة الشباب العربي ضمن موجة ثورات الربيع العربي وتدخل دول مجلس التعاون الخليجي بإطلاق المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية أملا في إخراج اليمن من حرب أهلية وشيكة الوقوع، مرورا بانتقال السلطة سلميا ودخول الدولة في مرحلة انتقالية برئاسة "عبد ربه منصور هادي"، وانتهاءً بتنفيذ حركة أنصار الله (الحوثيون) بدعم من "علي عبد الله صالح" مخططا انقلابيا تمكن في سبتمبر 2014 من الاستيلاء على منشآت حكومية مهمة ثم الانقلاب رسميا على السلطة في جانفي 2015 وحجز الرئيس الشرعي الذي فر إلى الجنوب معلنا انتقال الحكومة مؤقتا إلى عدن.

إن زحف الحوثيين إلى الجنوب كان القطرة التي أفاضت الكأس وأعطى طلب التدخل من قبل الرئيس هادي لدول الخليج العربي الضوء الأخضر للتدخل العسكري لمنع الحوثيين من السيطرة على اليمن حتى لا تقع هذه الدولة تحت نفوذ إيران الداعمة لهم والتي تسعى إلى إحكام السيطرة على المنطقة بعد نجاحها في اختراق لبنان والعراق وسوريا.

بدأ التدخل العسكري بعمليات عسكرية جوية استهدفت تدمير أسلحة وذخائر الانقلابيين ونجحت في تكبيدهم خسائر كبيرة كما تضمن في مرحلة ثانية تسهيل دخول المساعدات الإنسانية واستكمال الأهداف العسكرية، ونظرا لعدم قدرة العمليات الجوية على التحكم الكامل في الميدان أطلقت الحكومة اليمنية بدعم من قوات التحالف العربي عملية

عسكرية برية نجحت في تطهير الجنوب اليمني من تواجد الحوثيين بل واستمرت في التقدم نحو الشمال لتحرير العاصمة صنعاء.

على الرغم من نجاح التدخل العسكري في صد الهجوم الحوثي وبالتالي تقليص الخطر الإيراني على المدى القريب إلا أنه لم يتمكن حتى كتابة هذه الأسطر من إنهاء الأزمة اليمنية التي مازالت مشتعلة في ظل رجوع أطرافها إلى طاولة المفاوضات دون التوصل إلى تقارب في وجهات النظر.

الهوامش

1- عبد الله المدني، التدخل الإيراني في اليمن ومآلات الأزمة اليمنية، مقال منشور بتاريخ 04 ديسمبر 2015 على الموقع الالكتروني التالي: http://www.alarabiya.net

2- أحمد محمد أبو زيد، معضلة الأمن اليمني– الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات، مجلة المستقبل العربي، العدد 414، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أوت 2013، ص ص 83- 84.

3- هشام قروي، ثورة اليمن: استبدال علي عبد الله صالح أم استبدال مؤسسات مفوتة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقييم حالة، الدوحة، 2011، ص 05.

4- الجمهورية اليمنية، وثيقة الحوار الوطني الشامل، صنعاء 2013-2014، ص 14.

5- أحمد محمد الأصبحي، مسار التسوية السياسية في اليمن (أنموذج لحل النزاعات الداخلية)، ورقة عمل مقدمة إلى الاجتماع الثالث للسلام وحل المنازعات بأديس أبابا أثيوبيا، رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، الصفحات 14-15-19.

6- منتدى البدائل العربي للدراسات، الأزمة اليمنية.. ثورة لم تنجز، أوراق البدائل، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، أفريل 2015، ص 05.

7- عبد الله المدني، التدخل الإيراني في اليمن ومآلات الأزمة اليمنية، مرجع سابق.

8- عرفات مدابش، صنعاء عاصمة في قبضة متمردين، مجلة المجلة، العدد 1600، لندن، أكتوبر 2014، ص16.

9- نص اتفاق السلم والشراكة الوطنية، جريدة الثورة، العدد 18204 صادر في 22 سبتمبر 2014، مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر، اليمن، ص 03.

10- منتدى البدائل العربي للدراسات، الأزمة اليمنية.. ثورة لم تنجز، مرجع سابق، ص ص05- 06.

11- الكسندر مترسكي، الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد وآفاق متباينة، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، سبتمبر 2015، ص 01.

12- منتدى البدائل العربي للدراسات، الأزمة اليمنية.. ثورة لم تنجز، مرجع سابق، ص ص 06-07، وانظر أيضا: دون اسم كاتب، اليمن بعد العاصفة، تقرير ندوة الدوحة، سلسلة تقرير الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 25 أفريل 2015، ص 08.

13- دون اسم كاتب، اليمن بعد العاصفة، مرجع سابق، ص 09.

14- أحمد محمد أبو زيد، معضلة الأمن اليمني – الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات، مرجع سابق، ص 71.

15- أيمن إبراهيم الدسوقي، معضلة الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد 434، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أفريل 2015، الصفحات من 74 إلى 78.

16- عبد العزيز المهري، التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (1990-2010)، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010/2009، ص 97.

17- عبد الله المدني، التدخل الإيراني في اليمن ومآلات الأزمة اليمنية، مرجع سابق.

18- عبد الله المدني، مرجع سابق.
19- أحمد محمد أبو زيد، معضلة الأمن اليمني– الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات، مرجع سابق، ص 76.
20- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، رسالتان متطابقتان مؤرختان في 26 آذار/مارس 2015 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة، وثيقة رقم: S/2015/217، ص ص03- 06.
21- المادة (02 فقرة 07) من ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945.
22- المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945.
23- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، رسالتان متطابقتان مؤرختان في 26 آذار/مارس 2015 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ص05- 06.
24- رغم أن الرئيس "عبد ربه منصور هادي" كان قد استقال من منصبه كرئيس لليمن بعد الهجوم على قصره الرئاسي في العاصمة صنعاء في جانفي 2015 وتم وضعه قيد الإقامة الجبرية إلا أنه بعدما تمكن من الهروب إلى عدن أعلن أنه تراجع عن استقالته التي قدمها –حسبه- تحت التهديد والإكراه المادي مما يعني عدم صحتها، وقد اعترف بشرعية الرئيس هادي بعد ذلك الكثير من الأطراف الدولية منها مجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العربية، انظر في ذلك: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم 2216 (2015) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته رقم 7426 المعقودة في 14 نيسان\ أفريل 2015، وثيقة رقم: S/RES/2216 (2015)، ص 02، وانظر كذلك: جامعة الدول العربية، مجلد قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية في دورتها العادية السادسة والعشرون في شرم الشيخ مصر، قرار رقم: (ق.ق:625 د.ع(26)-29\03\2015) حول التطورات الخطيرة في الجمهورية اليمنية، ص 131.
25- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم 2216 (2015) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته رقم 7426 المعقودة في 14 نيسان\ أفريل 2015، مرجع سابق، ص 01.
26- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، رسالتان متطابقتان مؤرختان في 26 آذار/مارس 2015 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 05.
27- نفس المرجع السابق، ص 06.
28- بن عمار إمام، الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي –دراسة حالة العراق-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007\2008، ص 33.
29- بن عمار إمام، الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي –دراسة حالة العراق-، مرجع سابق، نفس الصفحة.
30- إبراهيم دراجي، الدفاع الشرعي في القانون الدولي، متوفر على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164450
31- بيان رقم: (199-ج.خ-26\03\2015) صادر عن الاجتماع الوزاري التحضيري للقمة العربية في دور انعقادها العادي السادس والعشرين بشرم الشيخ جمهورية مصر العربية (26 مارس\آذار 2015) بشأن تطورات الوضع في اليمن.
32- جامعة الدول العربية، مجلد قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية في دورتها العادية السادسة والعشرون في شرم الشيخ مصر، مرجع سابق، ص 132.
33- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم 2216 (2015) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته رقم 7426 المعقودة في 14 نيسان\ أفريل 2015، مرجع سابق، الصفحات من 01 إلى 07.
34- جامعة الدول العربية، مجلد قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية في دورتها العادية السادسة والعشرون في شرم الشيخ مصر، مرجع سابق، ص 134.
35- دون اسم كاتب، اليمن بعد العاصفة، مرجع سابق، ص 09.
36- دون اسم كاتب، عاصفة الحزم: إعادة ترتيب الأوراق الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 2015، ص ص 02- 04.
37- فارس الجلال، عمليات التحالف العربي من "عاصفة الحزم" إلى "تحرير صنعاء"، مقال منشور بتاريخ 07 سبتمبر 2015 على الموقع الالكتروني التالي: www.alaraby.co.uk

38- سماء الهمداني وآخرون، أدوار اللاعبين المحليين في الحروب الدائرة في اليمن، ورقة سياسات رقم 02، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، جويلية 2015، ص ص 03-04.
39- فارس الجلال، عمليات التحالف العربي من "عاصفة الحزم" إلى "تحرير صنعاء"، مرجع سابق ذكره.
40- دون اسم كاتب، الأزمة تتعقد في اليمن...الحل في القرار 2216، جريدة العرب، العدد 10046، لندن، صدر بتاريخ 22 سبتمبر 2015، ص 07.
41- فارس الجلال، عمليات التحالف العربي من "عاصفة الحزم" إلى "تحرير صنعاء"، مرجع سابق.
42- عادل الأحمدي، تحولات التدخل العسكري في اليمن: حصار الانقلابيين وعودة الشرعية، مقال منشور بتاريخ 27 سبتمبر 2015 على الموقع الالكتروني التالي: www.alaraby.co.uk
43- عادل الأحمدي، تحولات التدخل العسكري في اليمن: حصار الانقلابيين وعودة الشرعية، مرجع سابق.
44- حسين الوادعي، خيارات أطراف الأزمة اليمنية في ظل التحولات العسكرية، مركز الجزيرة للدراسات، 23 أوت 2015، الصفحات من 03 إلى 05.
45- مركز البحوث والدراسات، تحولات المشهد اليمني ما بعد عاصفة الحزم، مجلة البيان، مقال منشور بتاريخ 16 فيفري 2016 على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.albayan.co.uk/RSC/print.aspx?id=3511
46- مركز البحوث والدراسات، تحولات المشهد اليمني ما بعد عاصفة الحزم، مرجع سابق.